يبحث إقامة مؤتمر دولي للشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال سبتمبر

الكويت تستضيف اجتماع الاتحاد العربي للقضاء الإداري

المستشار يوسف المطاوعة والمستشار محمد بن ناجي خلال الاجتماع

تستضيف الكويت الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للاتحاد العربي للقضاء الإداري الذي بدأ أولى جلساته امس الأربعاء وسيناقش الموضوعات المدرجة على جدول اعمال المكتب واهمها عرض ما قام به الاتحاد منذ تأسيسه في ديسمبر 2015 من أنشطة وفعاليات واستكمال لأجهزته الفنية والإدارية ومنها بحث مقترح إقامة مؤتمر دولي حول موضوع عقد الشراكة بين القطاع العام والخاص في شهر سبتمبر 2016 ودراسة واعتماد مشروع انشاء مركز تدريب الاتحاد وإقامة الدورة التدريبية الأولى ومشروع تبادل الزيارات بين قضاة المحاكم الإدارية ومجالس الدولة الأعضاء بالاتحاد، بالإضافة الى مناقشة ما قام به الاتحاد من توقيع بروتوكولات تعاون مع الدول العربية والجامعة الألمانية بالقاهرة ومع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

دراسة واعتماد مشروع إنشاء مركز تدريب للاتحاد

ويشارك في ذلك الاجتماع كل من مجلس الدولة بجمهورية مصر العربية والمجلس الأعلى للقضاء بالكويت والمحكمة العليا في الامارات العربية المتحدة والمحكمة الإدارية العليا بالمحكمة الأردنية في أعمال المكتب التنفيذي باعتبارهم أعضاء فيه، ويترأس اجتماعات المكتب رئيس مجلس الدولة المصري ورئيس الاتحاد المستشار د.جمال ندا، ويمثل الكويت في ذلك الاجتماع رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة ورئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد رسلان بن ناجي، وتساهم الأمانة العامة ممثلة بالأمين العام للاتحاد المستشار محمد رسلان في الاعداد والتنظيم لإنجاح الاجتماع.

فايزة الخرافي: حفظ القرآن يساهم في تهذيب الأخلاق وتزكية النفوس

تكريم 105 فائزات في مسابقة الخرافي لحفظ القرآن الكريم

ليلى الشافعي

أكدت مديرة جامعة الكويت السابقة د.فايزة الخرافي ان مسابقات تحفيظ القرآن الكريم لها دور كبير في تهذيب الأخلاق وتزكية النفوس، وان مكانتها عظيمة في مضمونها الذي تدور حوله وهو كلام الله تعالى، موضحة ان للمسابقات القرآنية أثرا كبيرا في تقوية أواصر المحبة والتعارف والاخوة بين المسلمين.

جاء ذلك في كلمة لها على هامش حفل تكريم الفائزات في مسابقة محمد عبدالمحسن الخرافي لحفظ القرآن الكريم للعام الـ 19 على التوالي، والتي فازت فيها 105 فائزات من إجمالي 2000 متسابقة لهذا العام من 45 دولة حول العالم.

وأضافت الخرافي انه من الضروري دفع النشء في سن مبكرة الى المشاركة في مسابقات تحفيظ القرآن نظرا لسهولة الحفظ في هذه السن والقدرة على الاستيعاب السريع، مشددة على ان ربط المتسابقين بكتاب الله وتشجيعهم على حفظه أدعى لقوة إيمانهم وتهذيب أخلاقهم وتزكية نفوسهم وتربيتهم تربية روحية وتنشئتهم تنشئة إسلامية.

وذكرت ان المسابقات القرآنية تعد أفضل وسيلة لتنمية روح التنافس والارتقاء بمستوى الحفظ والتلاوة وتخريج أعداد كبيرة من الحفظة المتميزين الذين يمكن ان يكون لهم دور فاعل في دعم مسابقات التحفيظ مستقبلا.

منى بورسلي تكرم د. فايزة الخرافي خلال الحفل (انور الكندري)

د.فايزة الخرافي تكرم الطفلة آية نادر دشتي

..وتكريم احدى الحافظات من فئة المكفوفين

المسابقة شهدت مشاركات من مختلف الفئات العمرية

ولفتت الى ان المسابقة تعتبر من المسابقات المتميزة، حيث تكتسب تميزها ومكانتها العظيمة من مضمونها الذي تدور حوله وهو القرآن الكريم، موضحة انها شهدت مشاركات من مختلف الفئات من براعم وناشئة، بالإضافة الى ذوي الاحتياجات الخاصة من جمعية المكفوفين الكويتية والنادي الكويتي للصم، مؤكدة ان مشاركة ذوي الإعاقة وحصولهم على مراتب عالية هو فخر للكويت وأهلها، كما ان فكرة المسابقة نشأت عام 1997 بمبادرة من رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي ـ رحمه الله ـ وقام بعدها المسؤولون في بيت القرآن الكريم بالإعداد لها وتنفيذها بمشاركة الكثير من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية

وبإشراف ناصر الدبوس. وقالت: نحن فخورون بوجود هذه الكوكبة من جميع دول العالم ومن جميع الجنسيات وان تكريمهم واجب علينا وتشجيعهم على المضي في حفظ كتاب الله والعمل بما أتى به القرآن، وان هذا العمل هو عمل الخير المتأصل في أهل الكويت وشعبها على فعل الخيرات وغرسها في الأجيال. وناشدت الأمهات ان يغرسن حب القرآن وحفظه وتلاوته في أبنائهن حتى يصبحوا نافعين صالحين لوطنهم على أرض الكويت الطيبة.

الجدير بالذكر ان عدد الفائزات من ذوي الاحتياجات الخاصة بلغ 22 فائزة منهن 6 معاقات و6 مكفوفات و6 من الصم والبكم، وبلغ عدد الفائزات من البراعم 13 ومن ناشئة العاصمة 18 ومن ناشئة مقيم العاصمة 21 ومن السن العام 30.

د. فايزة الخرافي مكرمة الزميلة ليلى الشافعي

خلال حلقة نقاشية بعنوان "القضية الإسكانية.. إلى أين؟" في ديوان الدرباس

الحبيل: 8500 طلب رعاية سكنية جديد سنوياً

عادل الشنان

م.علي الحبيل متوسطا م.طارق الدرباس وأحد الحضور خلال الحلقة النقاشية في ديوان الدرباس (قاسم باشا)

نظم ديوان الدرباس حلقة نقاشية بعنوان «القضية الإسكانية.. إلى أين؟»، وذلك ضمن برنامج الحلقات النقاشية التي ينسقها الديوان مع قيادي الوزارات والمؤسسات الحكومية للوقوف على مستجدات العمل الذي يخص المواطن بشكل مباشر، حيث تمت استضافة نائب المدير العام لقطاع التنفيذ بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية م.علي الحبيل، ومناقشة 3 محاور رئيسية وهي التحديات التي تواجه المؤسسة وحلولها، والهجمة على مشاريع المؤسسة، وإنجازات «السكنية»، وتمت إدارة الحلقة النقاشية مع بث مباشر لهذه عن طريق برنامج الـ «Periscope» والذي شارك خلاله المتابعون في تقديم الأسئلة لنائب المدير العام.

وفي البداية أكد نائب المدير العام لقطاع التنفيذ بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية م.علي الحبيل أن المشكلة الإسكانية تتمثل في وجود ما يقارب من 120 ألف طلب رعاية سكنية وذلك حتى تاريخ 2015/12/31، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 170 ألف طلب مع حلول عام 2020، فمعدل طلبات الرعاية السكنية السنوية الواردة للمؤسسة تقدر بحوالي 8500 طلب ونسبة الزيادة السنوية في هذه الطلبات تقدر بحوالي 2٪ وبالمقابل المعدل السنوي الذي تنجزه المؤسسة يعادل حوالي 3000 وحدة رعاية سكنية وذلك حسب المعدل بناء على التوزيعات من 2003 حتى 2012، وبذلك يكون الطلب أكثر من العرض مما أدى إلى وجود فترة انتظار وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من خمسة عشر عاما، لذلك تم تلخيص التحديات بعدة نقاط تتمثل في ندرة الأراضي الخالية من العوائق والصالحة لإقامة المشاريع الإسكانية عليها والبيئة التشريعية اللازمة لوضع الأسس والضوابط التي تساعد في الإسراع في تنفيذ المشروعات الإسكانية ومفهوم الرعاية السكنية وأقصد به ضرورة تحديد دقيق للمستحقين للرعاية السكنية والناظر إلى اختلاف سنوات التخصيص للمناطق السكنية مما يعني أن كثيرا من أصحاب الطلبات يكلف الدولة بدل إيجار لسنوات طويلة وهو غير مضطر للتقدم للتخصيص في المناطق السكنية التي تم إنشاؤها وتوزيعها في السابق بل لاتزال هناك طلبات لسنة 1985 لم يتقدم أصحابها للتخصيص لهم بالرغم من وصول التخصيص إلى سنة 2015 ناهيك عن عزوف القطاع الخاص عن المساهمة بشكل إيجابي في عمليات توفير المساكن الدائمة للمواطنين باعتبارها مجالات استثمار غير مجدية بالنسبة له.

120 ألف طلب رعاية سكنية حتى نهاية عام 2015 و170 ألفاً مع حلول 2020

3000 وحدة رعاية تنجزها "السكنية" سنوياً

هناك طلبات منذ عام 1985 لم يتقدم أصحابها للتخصيص

يوجد عزوف من القطاع الخاص عن المساهمة في عمليات توفير المساكن الدائمة للمواطنين لكونها مجالات استثمار غير مجدية بالنسبة له

أما بالنسبة للمحور الثاني من الحلقة النقاشية المختص بالهجمة على مشاريع المؤسسة قال الحبيل: بدون الدخول بأهداف هذه الهجمة وأنا لا يزعجني النقد إذا كان بناء يراد منه الإصلاح، فبالنقد البناء يستفيد الكل، ولكن أحب أن أؤكد أن الخلل والأخطاء موجودة والعقد الذي بين المؤسسة والمقاول يعالج ويوضح طريقة التعامل في ظل وجود مثل هذه العيوب والمؤسسة لا تقبل استمرار هذه العيوب والملاحظات فهناك مراحل للتسلم لتدارك مثل هذه العيوب والأخطاء ولهذا كانت هناك مرحلتان للتسلم (الابتدائي والنهائي) لضمان تنفيذ جميع الملاحظات وإصلاح جميع العيوب، ومن جهة أخرى يوجد محجوز ضمان بنسبة 10٪ من قيمة العقد يتم حجزه على المقاول ولا يتم صرفه إلا بعد التأكد من إصلاح العيوب وإنجاز الملاحظات وتوقيع المواطن على ذلك والمسؤولية تقع على المقاول مسؤولية كاملة فهناك المسؤولية العشرية على المقاول عن السلامة الإنشائية وعن سوء التنفيذ والغش في الأعمال (10 سنوات)، وهناك الصيانة على الأعمال المدنية لمدة سنة من التسلم الابتدائي وسنتين لأعمال الكهرباء والصحي والخرير.

وتابع: أوجه نداء ودعوة للمواطنين ساكني المشاريع الإسكانية الجديدة، وأقول لهم راجعوا فريق الصيانة وإذا يوجد لديكم ملاحظات فالمؤسسة على أتم استعداد لإلزام المقاول بالإصلاح ولا تقومون بالتوقيع على التسلم النهائي وإنجاز الملاحظات إلا وأنتم مقتنعون فعلا بإنجازها، وتم تشكيل عدة لجان للتأكد من السلامة الإنشائية للبيوت.

وعرض الحبيل بتناوله المحور الأخير إنجازات المؤسسة في الفترة الحالية ومنها:

- قانون 113، حيث عالج هذا القانون المشكلة الإسكانية بتوفير الأراضي ومساهمة القطاع الخاص وإطلاق يد المؤسسة بمساهمة القطاع الخاص لحل المشكلة الإسكانية.
- تم التعاقد مع المستشار الاستراتيجي العالمي لعمل الدراسات الاقتصادية والخطة الاستراتيجية وتقديم مقترحات لحل المشكلة الإسكانية.
- إعفاء المؤسسة من تبعية ديوان الخدمة المدنية.
- إعفاء المؤسسة من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.
- وضع هيكلة المؤسسة وإعادة ترتيب المؤسسة.
- الجدية في إشراك القطاع الخاص كما بينا وكما سنبين لاحقا.
- التعاقد مع مستشار إعلامي.
- التعاقد مع مستشار لإدارة مشاريع مدينة جنوب المطلاع.
- تخطيط وتصميم مدينة جنوب سعد العبدالله ومدينة جنوب صباح الأحمد.
- توزيع 12 ألف وحدة سنويا لمدة سنتين.
- تقليص شروط استحقاق القرض للمرأة من 200 متر مربع للشقة بغرض الشراء إلى 100 متر مربع، لصعوبة الحصول على منتج 200 متر بقيمة القرض 70 ألف.
- التعاقد مع مستشار مالي لبنك الائتمان لتقديم حلول مصرفية متطورة لتواكب حجم التوزيعات وعدم الاعتماد على ميزانية الدولة.
- إصدار الوثيقة بعد 6 أشهر لحفظ حق الزوجة.
- استحقاق قرض التوسعة والتعلية بعد 15 سنة من تاريخ الطلب المقدم.

إجراء القرعة على 357 قسيمة في "جنوب المطلاع" وتسليم مفاتيح بيوت "شمال غرب الصليبخات"

أجرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس القرعة على الدفعة الثانية من توزيعات السنة المالية 2016ـ2017 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع (N7) والتي تشتمل على 357 قسيمة بمساحة 400م2.

وقد أعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناء على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 2008/1/3 وما قبل.

والجدير بالذكر ان اليوم الخميس والأحد مطلع الأسبوع المقبل سيكون موعد توزيع بطاقات القرعة للدفعة الثالثة من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع (N7) والتي تشتمل على 354 قسيمة بمساحة 400م2 للمخصص لهم حتى تاريخ 2008/3/6 وما قبل. كما أعلنت المؤسسة للمواطنين المخصص لهم بيوت حكومية في مشروع شمال غرب الصليبخات مراجعة مبنى المؤسسة بجنوب السرة او الحكومة مول بمنطقة الجهراء وجابر العلي وجليب الشيوخ أثناء فترة الدوام الرسمي لاستكمال اجراءات تسليم المفاتيح.